



التاريخ: 5 اب 2009

زيارة السيد محافظ البنك المركزي الى النجف الاشرف

أكد الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي إن مديونية العراق وصلت إلى ما يقارب الـ 140 مليار دولار ضمنها ديون دول الخليج العربي.

واوضح الشبيبي وجود " مفاوضات شاقة وطويلة مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس توصلنا الى إطفاء او إلغاء ما يقارب الـ 80% منها ولم يتبقى لما سوى ديون دول الخليج العربي".

جاء ذلك خلال تصريحات صحفية ادلى بها على هامش زيارته الى محافظة النجف الاشرف قادته الى زيارة المراجع العظام (دام ظلهم الوارف) كما زار مكتب السيد بحر العلوم والتقى السيد ابراهيم بحر العلوم.

وفي رده على سؤال حول طلب الحكومة العراقية ووزارة المالية استعمال الخزين النقدي العراقي لمواجهة النقص الميزانية قال الدكتور الشبيبي نحن رفضنا هذا المقترح لان الخزين الموجود هو ملك الشعب وليس ملك للحكومة.

محافظ البنك المركزي العراقي أكد ان " العراق سيشهد تطورا في قطاعه المصرفي فلدينا قوانين جديدة في طريقها إلى السن منها قانون المصارف غيرها من القوانين التي ستدعم تطوير هذا القطاع".

واضاف " لدينا طموحات كبيرة وجدية للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي وخفض معدلات التضخم ، مشيرا " كان لدينا برامج كثيرة خاصة مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس حيث استطعنا حسم جزء كبير من ديون العراق التي بلغت 140 مليار دولار ضمنها ديون دول الخليج لكننا دخلنا مفاوضات شاقة وطويل تمكنا خلالها من التوصل الى إلغاء ما يقارب الـ 80% من هذه الديون وهذا لا يشمل ديون دول الخليج"

مشددا بقوله " لدينا اليوم مفاوضات أخرى قد تكون طويلة ولكنها جدية مع دول الخليج وبية دول العالم وهذه المفاوضات تسير بإيجابية ولكنها صعبة او طويلة المشوار".

وتابع ان " هذه المفاوضات أدت الى تقليل الدفع من ميزانيات المدفوعات العراق الذي لو بقيت الديون على حالها ل بقي العراق يدفع ما يقارب 5 مليارات دولار سنويا ولكنه انخفض الدفع إلى مليار دولار فقط".

من جهته أشار الدكتور إبراهيم بحر العلوم للمركز الإعلامي للبلاغ أن " الواقع المصرفي العراقي لازال متخلفا رغم وجود خطوات جادة من قبل وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في لتطوير هذا المجال من خلال زيادة عدد المصارف الأهلية أو إعطاء إجازات أخرى للمصارف الأجنبية ولكن نؤكد أن الحركة المصرفية التي نحن بحاجة إليها لازالت متاجرة فهي بحاجة ماسة الى العملية الاستثمارية وهناك خطوات ينبغي على الحكومة والبنك المركزي اتخاذها لتحسين هذا الواقع الهام للبلد".